

وتبنيه الغافلين والماصلان للدخل على الإجراء معرضان بحصى الله تعالى ما يقبله ولما  
يسكوت وأما يقوله وأما باعتقاده فلا يتفك عن أحدهما الأمور وأما الفعل فالدخول  
البيم وقيل لآخر الجون في دور معصية فإن الدخول بمنزلة الملاك حرام أو حريم من المهرام  
والدخول فيها غير جائز لأنه استنطاق بالحريم واستنطاق له أو إكراهه بالفتنة في اللذنة  
وتقبيل يد والتواضع للظالم معصية بل من تواضع لعنق ليس بظالم لا جعل غمنا فقط  
ثلاثا دينة فكيف إذا تواضع للظالم الاعتد المحذور فالإباحة السلام وان تخلص منها  
فلا تخلو من الجلبوس على بساطهم المحرام هذا من حيث الفعل ولما السكوت هو  
ان يرى في مجلسهم من الفرائض العريضا وأولى الفضة والذهب والحرير والملبوس  
عليهم وعلى علمهم والتاج الموضع بالذهب على رؤسهم وكل ما هو أذى سيئة  
وسكت عليهم فهو شرك في تلك السيئة بل سم من كلامهم ما هو حش وكذب وشتم ولأن  
فالسكوت على جميع ذلك حرام فيجوز عليه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ليلسانه ان لم  
يقدر بفعله فإن قلت أنت تصح على نفسه فهو معذور في السكوت فهذا حق ولكنه  
مستغنى عنه ان يبرهن بنفسه لا يركب الإيحاء إلا بعد زفاته لو لم يدخل ولم يشاهد  
لم يتوجه عليه الخطأ بالحسبية وأما من حيث القول وهو الدعاء لهم والثناء وتضليل  
بأطعم يتصرف أو يتركه وانما واستشار في الوجه وأظها الحث والامتناع واليهم  
والحجر على طول عمره ويقاين وما يحل من الدعاء قوله صلى الله تعالى وأوفدك  
المعيرات أو طول الله تعالى عمره وطاعة وعدل وما يجري هذا المجرى وأما البقاء  
بالحراسة وإشباع التمرة وطول البقاء وما فيها من غير جائز وفي ثنائيم بالكتابة  
ثلاث كذب وثائق وأكرام الظالم وفي الحديث من أكرم فاسقا فقد أعا على هدم  
وان الله تعالى المعصية أمانح الناس وفي تصديق اعانتهم وتجنيمهم فإظهار حريمهم  
أما تفاق وأما حجة ببقائه الظالم ورحمته ان يفض الظالم حوقا من تفس النار لقوله  
ولا تفرزوا الذين يظلموا أقتسم النار ووقع في جهنم المسكين انه دخل على سلطان ثم  
خرج عنه وجاء صلوة ودخل الحرم وفي يد يسمع سراج فارتفع من شارة فاراحت

بخته ووجهه فخرج من القلعة مسرعا وهو يتنادى ولا تفرزوا الذين يظلموا أقتسم النار  
وأما من حيث الاعتقاد وهو نظري انراه نعم الله تعالى عليه القليله بالنظر في توسعهم  
بالنعم وانما يجوز الدعوى عليهم لغير واحد ان يكون من حقهم امر الزام لا امر إكراه وعلم  
انه لو امتنع أو اذى أو افسد عليهم طاعة الرعية واضطرر للسياسة فيجوز عليه الاجابة بطلان  
لهم ومعالجة للمصلحة الملقن والثاني ان يجعل عليهم في قولهم عن مسلم سواه وعن نفسه بما  
يطلق الحسبية ويطلب التظلم بشرط ان لا يكتب ولا يثبت وان يبرهن بما يقبله فهذا الحكم الكلي  
والحالة الثانية ان يجعل عليهم سلطان أو أمير ظالم ولا بد من جوارحهم وأما القيام  
والأكرام فلا يبرهن بمقابلته له على إكراهه فانه باكرام العلم والذين يستحق الاحكام  
الأكرام والأولى ترك القيام في المخلوق لأظهار عن الدين وحقاوة الظلم دون المارة الأنا  
لم يحث ولم يبرهن فساد الرعية وعليه ان يصحح ويؤخر فهم ان ظن تأخير وان يتم وتخصيل  
غرضهم من غير معصية وأما الحالة الثالثة الاعتدال عنهم وفيه السلامة فعمله ان  
يعتد بفضيلتهم على ظلمهم ولا يجلبقاهم ولا يثبت عليهم ولا يقر بالالمصنعة بهم ولا يبرهن  
بجور علماء السلف عليهم فانك ان تعلمت دخولهم فادخل واختلف العلماء في أخذ صلة  
السلطان لجمع في قرأتهم من حرام وحلها قال بعضهم بحال الجماعة من الصحابة واليهم  
أخذوها من السلاطين الطلبة وقال بعضهم لا يفتد الأئمة بل يقيمون وعلى هذا الجح الجح  
الصحابة والتابعين رضي والاولى ان لا تحل منها اصلا وقال بعضهم ان كان أكثرهم الجح  
وهو جائز اذ ماله خرج من الحصر وان كان أكثرها له حرام كافي زمانها هذا وهو من التلويح  
تسماير وثماني سنة لا يجوز احد ولا يقايل هو السلاطين هذا الزمان بما يقبله من  
سلاطين السلف لان اكل موالهم حرام او أكثرها وهذا الاشبهه كاهو مشاهد  
معلوم في هذا الزمان لانهم يأخذون اموال الناس بغير وجه الشرع وأما الذين  
استدوا من موالهم من الصحابة والتابعين كانوا مستعيرين من ظلم بغير حق المطالب  
بلا سؤال وكان أكثر موالهم حلالا ولا يتقلدون المنة بقبولها والآخرين يبرهنوا ولا  
يطعون القليلة في اغراضهم ويطلبون اللسان عليهم وأما الآن لا يعطون الامثلة